انخفاض أسعار النفط وانعكاساته على النشاط الاقتصاد الكويتي

نواف سلمان فهد مطلق الجافور العازمي

طالب دكتوراه بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية – جامعة أسوان

محمد عبد الوهاب ابو نحول

أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة أسيوط

رجب محمد حفني

أستاذ الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة العريش

محمد عبد العليم علي

مدرس الاقتصاد الزراعي – كلية الزراعة – جامعة أسوان

الملخص:

تهدف الدراسة إلي توضيح أثر إنخفاض اسعار النفط علي النشاط الاقتصادي لدولة الكويت، وذلك من خلال توضيح أثر انخفاض اسعار النفط علي الناتج المحلي الكويتي، والفائض أوالعجز المالي، والقطاع المصرفي، والصادرات، والتضخم، الاحتياطات الاجنبية، حيث تبين أن القطاع النفطي يُشكل نسبة مهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الكويتي، لذا فإن انخفاض أسعار النفط يمثل تحدي أمام نمو الاقتصاد الكويتي، كما تبين وجود علاقة وثيقة بين فائض أو عجز الموازنة العامة السنوي لدولة الكويت، اذ أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلي تقليل الفوائض المالية في الموازنة العامة، كما أن الحكومة الكويتية كانت تعاني من عجز مالي، في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٧و١٩٩٩/١٩٩٨ بسبب انخفاض أسعار النفط.

الكلمات الإفتتاحية: أسعار النفط – النشاط الإقتصادى – الكويت

Abstract

The study aims to clarify the impact of the drop in oil prices on the economic activity of the State of Kuwait, And that by clarifying the impact of the decline in oil prices on the Kuwaiti GDP, the fiscal surplus or deficit, the banking sector, exports, inflation, foreign reserves, Where it was found that the oil sector constitutes an important percentage in the formation of Kuwaiti gross domestic product, Therefore, the drop in oil prices represents a challenge to the growth of the Kuwaiti economy.

It also shows that there is a close relationship between the surplus or deficit of the annual general budget of the State of Kuwait, as the decrease in oil prices leads to a reduction of financial surpluses in the general budget, Moreover, the Kuwaiti government was suffering from a financial deficit in the period 1997/98 and 1998/1999 due to the decline in oil prices.

١.١ مقدمة

انخفضت اسعار النفط بشكل حاد في الاونة الاخيرة، لاسيما بعد انتشار فيروس كورونا، وما ترتب عليه من توقف ملحوظ لحركة السفر بين الدول وبعضها البعض، والخوف من وقوع ركود اقتصادي عالمي، ومن ثم توقع انخفاض الطلب علي النفط العالمي، ويمثل انخفاض أسعار النفط تحدياً مهما للدول المنتجة للنفط كافة، ومنها الدول الخليجية التي تعتمد ومنذ عقود طويلة علي إيرادات النفط لمواجهة التزامات الانفاق العام الجاري والراسمالي، إلا أن هذا التحدي معقد في دولة مثل الكويت، فعلي الرغم من أن العديد من دول الخليج تتمكن من اتخاذ قرارات ترشيد الدعم المختلفة ومخصصات الانفاق العام بصفة عامة، إلا أن مجلس الأمة الكويتي غالبا يتوقف عن سن تشريعات تخفيض الدعم، ولا شك في أن ترشيد الدعم قد يكون أولوية إذا ما قررت الحكومة الكويتية تقليص العجز في الموازنة العامة، في ظل تراجع أسعار النفط، لاسيما وأن الدعم في الكويت يشمل الكهرباء والماء والوفود والاعلاف ودعم المواد الغذائية والمواد الانشائية والكثير من البنود الأخري في قطاعي التعليم والصحة.

وتهدف الدراسة إلي توضيح أثر إنخفاض أسعار النفط علي النشاط الاقتصادي لدولة الكويت، ولذا يقترح تقسيم الدراسة إلي ٤ أجزاء بالاضافة إلي المقدمة، الجزء ٢.١ يوضح النشأة التاريخية للنفط الكويتي، ويشرح الجزء ٣.١ الاثار الاقتصادية الكلية لإنخفاض أسعار النفط علي الكويت، أما الجزء ٤.١ يوضح آليات الحد من مخاطر انخفاض اسعار النفط طبقا لمشاورات المادة الرابعة، ويوضح الجزء ٥.١ الخلاصة.

٢.١ النشأة التاريخية للنفط الكويتي

يذكر أن مستوي المعيشة في الكويت كان منخفض عام ١٩٤٥، اذ قدر الاقتصاديون متوسط دخل الفرد بما لايتجاوز نحو ٢٥ دولار في العام خلال تلك الفترة، لاسيما بعد أزمة اللؤلؤ التي نتجت من تمكّن اليابان من تطوير اللؤلؤء الاصطناعي فتأثر سوق اللؤلؤ الطبيعي، واضطر الكويتيون أن يعملوا في مجالات

أخري تمكنهم من مواجهة استحقاقات الحياة والمعيشة، كما أدت الاوضاع الناتجة عن الحرب العالمية الثانية إلي توقف شركة نفط الكويت التي تأسست من شراكة بين شركة البترول البريطانية وشركة نفط الخليج الامريكية عن عمليات الانتاج في نهاية الثلاثينيات من القرن العشرين، وإن كان قد استُؤنف الحفر والانتاج بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتم تصدير أول شحنة نفط عام ١٩٤٦ في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت آنذاك، ومنذ ذلك الوقت قررت الحكومة الكويتية العمل علي تحسين مستوي معيشة المواطن الكويتي والارتقاء بمستوي معيشته، اذ قرر الحكومة الكويتية انفاق العوائد المتحصل عليها من ضريبة دخل شركة نفط الكويت، علي الخدمات والمرافق ووظائف المواطنين في مختلف الدوائر الحكومية، ودفع عدد منهم للتوظف لدي شركة نفط الكويت.

كما شهدت الكويت خلال فترة الخمسينيات والستينيات تعاونا مهماً بين الحكومة والقطاع الخاص، وأقيم العديد من المشاريع الهامة في مختلف القطاعات منها، تأسيس شركة البترول الوطنية المتخصصة بالتكرير، وشركة ناقلات النفط، وشركة البتروكيماويات، وكان نصيب القطاع الخاص ٤٠% من رؤوس أموال تلك الشركات، وتأسست شركة الصناعات الوطنية والنقل العام، وامتلكت الدولة حصة من رأس مال الخطوط الجوية الكويتية التي تأسست عام ١٩٥٤ بواسطة القطاع الخاص، وتمكنت هذه الشركات من اقامة المصافي النفطية، وشراء ناقلات النفط، واقتناء الطائرات وبناء المصانع، وعملت الكويت علي تطوير البنية التحتية، وشيِّدت المطارات والموانى الحديثة، ومدَّت الطرق وشبكة المياه والمجاري، وبناء المدارس، وجري التوسع في القطاع الصحي من خلال ارتفاع أعداد المستشفيات والمراكز الصحية، وتأمين الخدمات المتخصصة وجلب أفضل الأطباء المتخصصين. (المركز العربي للابحاث، ٢٠١٥: ٩٩- ١٠٠)

ولقد أدي ارتفاع اسعار النفط من نحو ١.٥ دولار للبرميل لأكثر من ١٢ دولار للبرميل في أول سبعينيات القرن ٢٠ إلي ارتفاع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وطالب مجلس الامة الكويتي بتأميم النفط في عدد من الدول المنتجة، وجري فعلا

الاستحواذ علي حصة شركتين البترول البريطانية وشركة نفط الخليج الامريكية، وأصبح القطاع النفطي ملكا للدولة بأكمله، ومن ثم يمكن القول بأن الدول أصبحت تمتلك النفط وتديره منذ أواسط سبعينيات القرن ٢٠.

٣.١ الاثار الاقتصادية الكلية لإنخفاض أسعار النفط علي الكويت

يتناول الجزء ٣.٣ شرح الاثار الاقتصادية الكلية لإنخفاض أسعار النفط علي الكويت، وذلك من خلال توضيح أثر انخفاض اسعار النفط علي الناتج المحلي الكويتي، والفائض أوالعجز المالي، والقطاع المصرفي، والصادرات، والتضخم، الاحتياطات الاجنبية.

١.٣.١ أثر انخفاض اسعار النفط علي الناتج المحلي الكويتي

يُعد الاقتصاد الكويتي اقتصاد نفطي، اذ يمثل النفط نسبة مهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، ويمكن توضيح نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الكويتي من خلال شكل (١) .

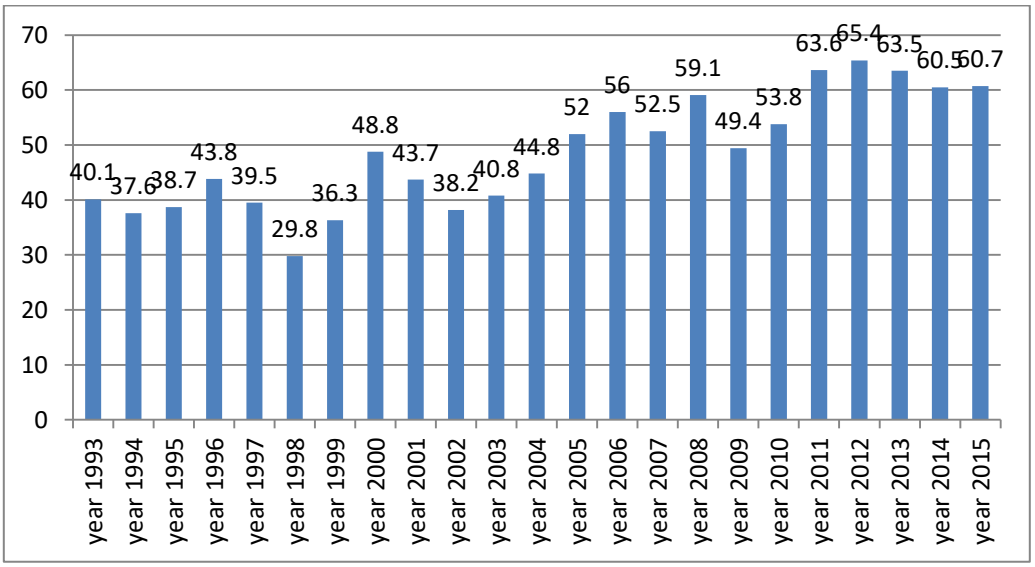

المصدر: (جواد فريح وسالم العنزي، ٢٠١٨: ١٥٧٨– ١٥٧٩)

شكل(١) نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الكويتي خلال الفترة (١٩٩٣–٢٠١٥)

يتضح من شكل (١) أن القطاع النفطي يُشكل نسبة مهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الكويتي، اذ ارتفعت نسبته من نحو ٤٠% في بداية التسعينيات لأكثر من نحو ٦٠% في منصف العقد الثاني من القرن ٢١، وبلغت تلك النسبة خلال الفترة (١٩٩٣–٢٠١٥) نحو ٤٨.٦% في المتوسط.

وتعتبر سلعة النفط سلعة عالمية يتحدد سعرها في اسواق النفط العالمية، لذا فإن سعر سلعة النفط سوف يكون معطي أي، محدد عالمياً بالاضافة إلي حصة النفط المصدرة شبه محددة من قبل منظمة أوبك، لذا فإن أثر تغيرات أسعار النفط سوف يتبعه تغير مباشر في الناتج المحلي الاجمالي، لاسيما وأن نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج الكويتي مرتفعة، ويوضح شكل (٢) العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي واسعار النفط في الاقتصاد الكويتي خلال الفترة (١٩٩٢–٢٠١٥).

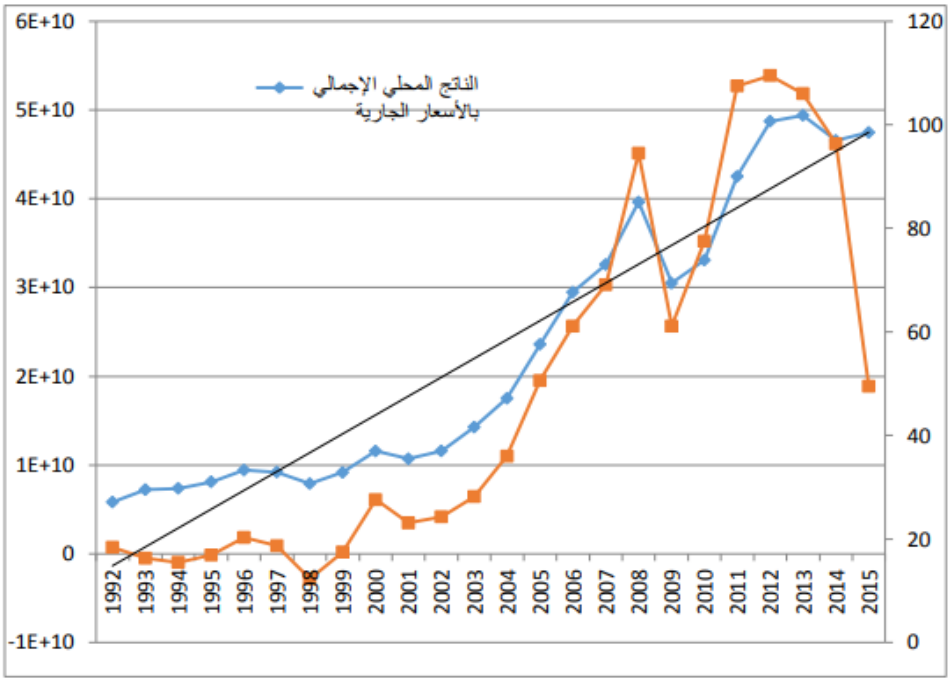

المصدر: (جواد فريح وسالم العنزي، ٢٠١٨: ١٥٨٣)

شكل (٢) العلاقة بين الناتج المحلي الاجمالي الجاري واسعار النفط في الكويت خلال الفترة (١٩٩٢–٢٠١٥)

يتضح من الشكل (٢) أن هناك علاقة موجبة بين اسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي في الكويت، اذ أن ارتفاع أسعار النفط الخام يؤدي إلي ارتفاع العوائد النفطية والتي تؤدي إلي ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية، بالاضافة إلي أن هذه العوائد تعمل علي ارتفاع الانفاق الحكومي وارتفاع الاستثمارات بفعل المضاعف، وهو ما يفسر الاتجاه العام الطردي بين أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي الجاري.

٢.٣.١١ أثر انخفاض اسعار النفط علي الفائض أو العجز المالي الكويتي

توجد علاقة وثيقة بين انخفاض اسعار النفط ورصيد الموازنة العامة في الكويت، كما يتبين من الشكل (٣)

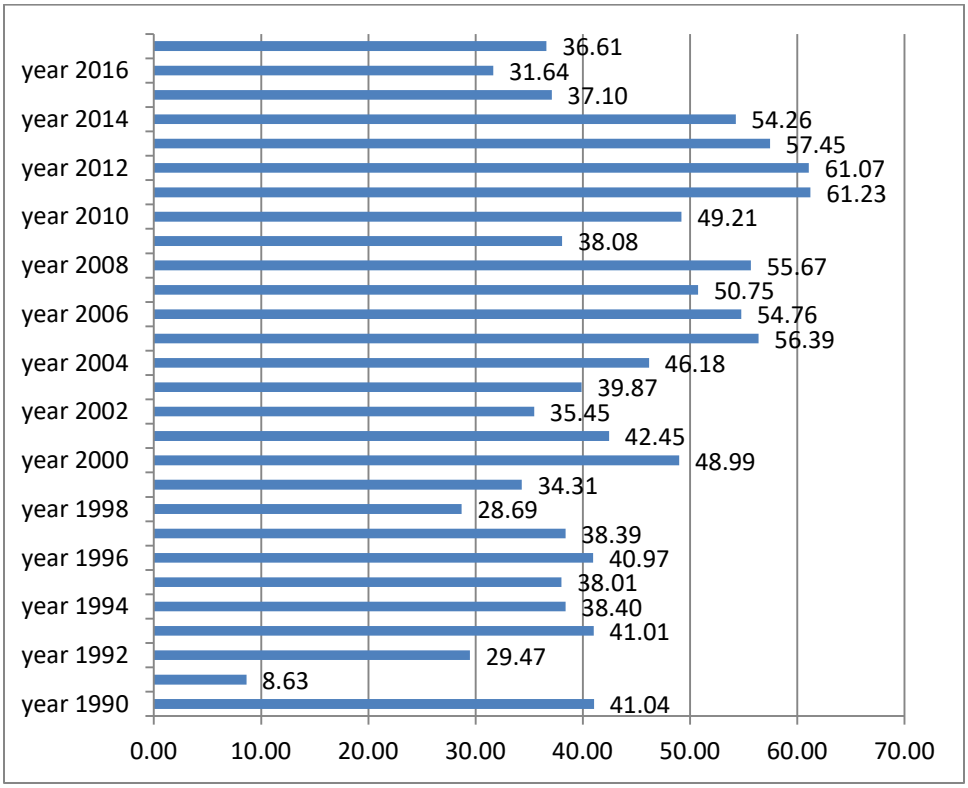

المصدر: (البنك الدولي، قاعدة البيانات، بيانات الطاقة)

شكل (٣) نسبة الايرادات العامة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للكويت خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)

يتضح من الشكل (٣) أن الايرادات النفطية تمثل ما نسبته ٤٠% كمتوسط للفترة (١٩٩٠-٢٠١٦)، كما يتبن أن انخفاض اسعار النفط أدي إلي انخفاض نسبة الايرادات النفطية للناتج المحلي الاجمالي من نحو أكثر من ٦١.٢٣% لنحو ٣١.٦٤% ونحو ٣٦.٦١% للأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ علي الترتيب، ونظراً لارتفاع الاهمية النسبية للايرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فإنه توجد علاقة وثيقة بين الفائض أو عجز الموازنة العامة السنوي لدولة الكويت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط أسعار النفط كما هو موضح بالشكل (٤) .

يتضح من الشكل (٤) أن العلاقة موجبة بين الفائض أو العجز المالي السنوي لدولة الكويت كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي المحور اليميني ومتوسط سعر نفط برنت السنوي كنسبة مئوية لسعر التعادل المالي للنفط الكويتي المحو اليساري، وتقدر أسعار التعادل المالي لكل عام بضرب قيمة العوائد الحكومية لكل برميل (مقوما بالدولار الامريكي لمتوسط سعر الصرف كل عام) بنسبة الإنفاق الممول من النفط لعوائد النفط الحكومية.

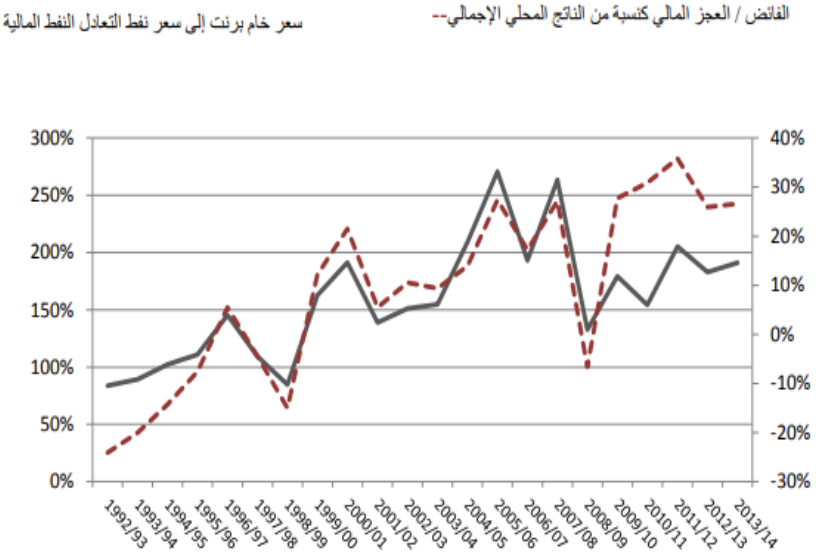

Source, (Institute of Banking Studies Research, 2015: 5)

شكل (٤) العلاقة بين الوضع المالي لدولة الكويت وأسعار النفط خلال الفترة (١٩٩٢-٢٠١٤)

كما يتبين من الشكل (٤) أن الحكومة الكويتية كانت تعاني من عجز مالي في بداية التسعينيات، بسبب جهود الاعمار خلال فترة ما بعد الحرب، وكذلك في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٧و١٩٩٩/١٩٩٨ بسبب انخفاض أسعار النفط، وفي الفترة ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بسبب الازمة المالية، كما يتبين من الشكل () أن أسعار النفط هي عامل أساسي لتحديد الوضع المالي للحكومة الكويتية.

٣.٣.١ تأثير انخفاض أسعار النفط علي القطاع المصرفي الكويتي

تؤثر حركة أسعار النفط علي نمو الودائع في دولة الكويت في حين يكون التأثير ضئيل جدا أو ليس هناك تاثير علي نمو القروض، يوضح الشكل (٥) النمو السنوي للودائع المرتبط بسعر التعادل المالي للنفط.

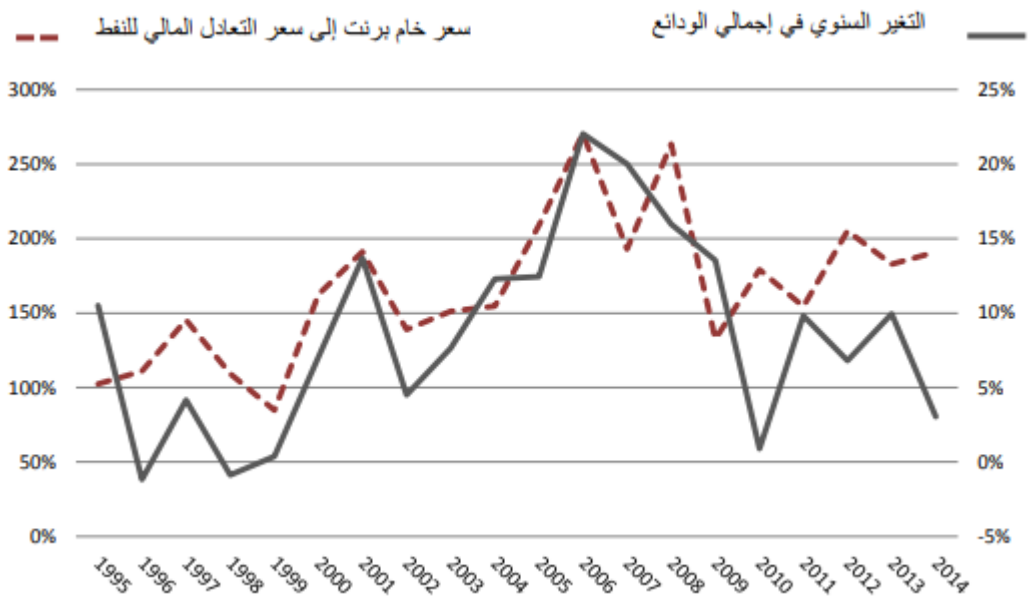

Source, (Institute of Banking Studies Research, 2015: 13)

شكل (٥) النمو السنوي للودائع المرتبط بسعر التعادل المالي للنفط خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٤)

يتضح من الشكل (٥) أن هناك علاقة موجبة بين التغير في سعر انخفاض النفط والمعبر عنه كنسبة مئوية من السعر التعادل المالي للنفط في كل سنة والتغير السنوي لإجمالي نظام الودائع المصرفي، اذ أن انخفاض اسعار النفط يؤدي إلي انخفاض معدل نمو الودائع، لأن متوسط سعر النفط يعكس مستوي المدخرات من الحكومة والمشاريع المملوكة للدولة والمتولدة من الانتاج النفطي لكل عام، فكلما كانت الودائع النفطية مرتبطة أكثر بالانفاق الحكومي كلما ارتفعت فرصة وضع هذه المدخرات علي شكل ودائع، اذ يفترض أن المدخرات ستظهر في النظام المصرفي الكويتي علي شكل ودائع من شركات مملوكة للدولة مثل، مؤسسة البترول الكويتية التي تسجل علي انها ودائع للعملاء في الميزانية العمومية العمومية لكل مصرف.

في حين يبدو أن الودائع تتأثر بالمدخرات المتولدة من الانتاج النفطي، لاينطبق ذلك علي نمو القروض، اذ توصلت دراسة لمعهد الدراسات المصرفية (٢٠١٥) بعنوان "تأثير انخفاض اسعار النفط في دولة الكويت علي المصارف الكويتية" بانه يكون التأثير ضئيل جدا أو ليس هناك تأثير بين التغيرات في المتوسط السنوي لأسعار النفط ونمو القروض، اذ يتطلب صحة فرضية أن نمو القروض سيكون مقيد عندما يتباطأ نمو التمويل الذي يكون علي شكل ودائع، أن يشكل الإقراض المحلي نسبة كبيرة من الاصول علي مستوي النظام المصرفي بأكمله، إلا أن المؤشرات في ٢٠١٤ تؤكد أن الاقراض يمثل ما نسبته نحو ٥٥.٤% فقط من أصول النظام المصرفي بأكمله، ومن ثم بطء نمو التمويل سيؤدي علي الارجح لبطء في إيداعات سوق المال والاستثمارات قصيرة الاجل بدلاً من التباطؤ في نمو القروص المصرفية، ويوضح الشكل(٦) العلاقة بين حركة نمو الاقراض ونمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.(Source, (Institute of Banking Studies Research, 2015: 14

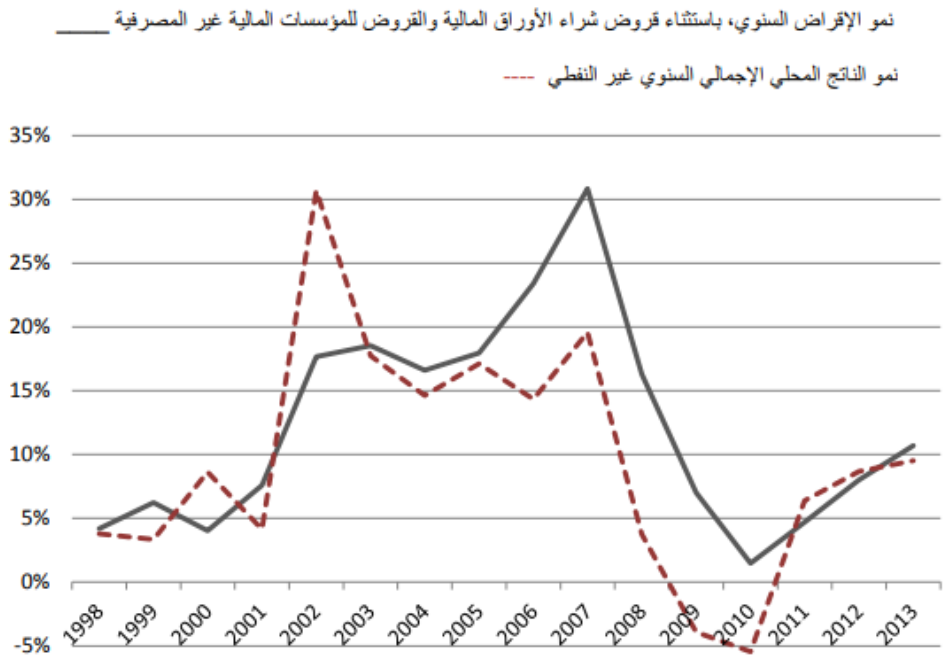

Source, (Institute of Banking Studies Research, 2015: 14)

شكل (٦) العلاقة بين حركة نمو الاقراض ونمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في الكويت خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠١٣)

يتضح من الشكل (٦) أن معدل نمو الاقتراض مرتبط بنمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، ومن ثم فمعدل نمو الاقتراض غير مرتبط إلي حد كبير بحركة أسعار النفط، اذ أن نمو الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي يفسر بنسبة كبيرة الاختلافات في النمو السنوي للقروض، مستثني منها الإقراض للمؤسسات المالية غير المصرفية التي تهدف لشراء الأوراق المالية.

٤.٣.١ أثر انخفاض أسعار النفط علي الصادرات الكويتي

تعتمد الكويت علي عوائد تصدير النفط في دخلها القومي، لاسيما وأن النفط يمثل نسبة مهمة من اجمالي صادرات النفط السلعية في الكويت، ويوضح الشكل (٧) الاهمية النسبية لصادرات النفط كنسبة من الصادرات السلعية.

يتضح من الشكل (٧) أن الصادرات النفطية تمثل أكثر من نحو ٩٠ % من الصادرات السلعية في الكويت خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٨)، لذا فإن الصادرات النفطية تمثل مصدر رئيسي للدخل القومي في الكويت، كما أي تغيرات في أسعار النفط من شأنه أن ينعكس علي قيمة صادراتها، كما هوموضح بالشكل (٨).

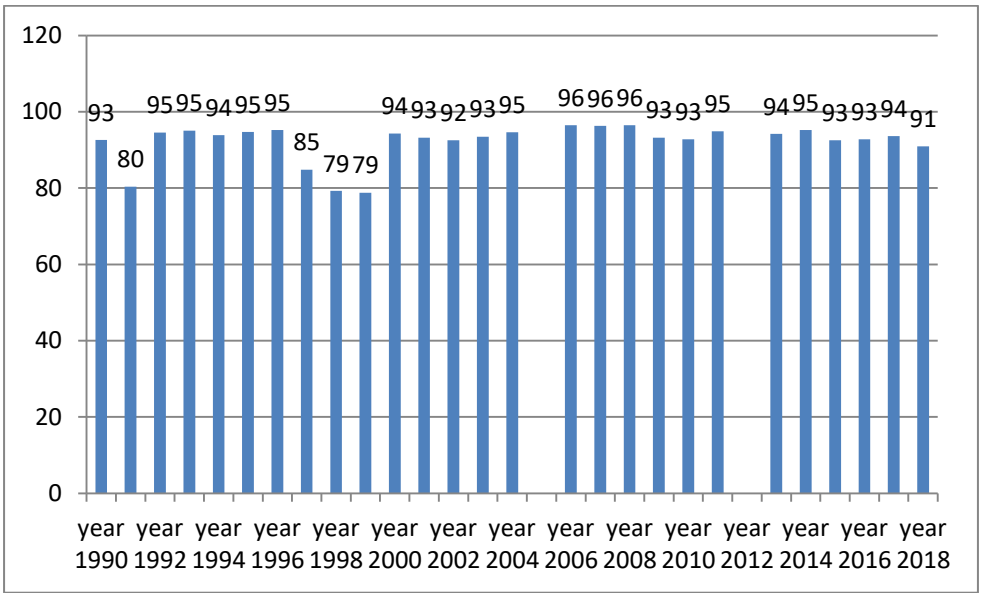

المصدر: (البنك الدولي، الموقع الالكتروني، قاعدة البيانات، الطاقة)

شكل (٧) صادرات النفط كنسبة من الصادرات السلعية في الكويت خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠١٣)

يتضح من الشكل (٨) أن هناك علاقة موجبة بين انخفاض سعر النفط وقيمة الصادرات، اذ ترتب علي انخفاض سعر النفط من نحو ٩٦ دولار/برميل ٢٠١٤ لنحو ٥٠ دولار/برميل ٢٠١٥، إنخفاض في قيمة الصادرات من نحو ٨٢ مليار دولار ٢٠١٤ لنحو ٤٥ مليار دولار ٢٠١٥، كما يتبين أن ارتفاع سعر نفط من نحو ٤١ دولار/برميل عام ٢٠١٦ لنحو ٥٢ دولار/ برميل ٢٠١٧ ترتب عليه ارتفاع قيمة صادرات النفط من نحو ٣٨ مليار دولار ٢٠١٦ لنحو ٤٥ مليار دولار ٢٠١٧.

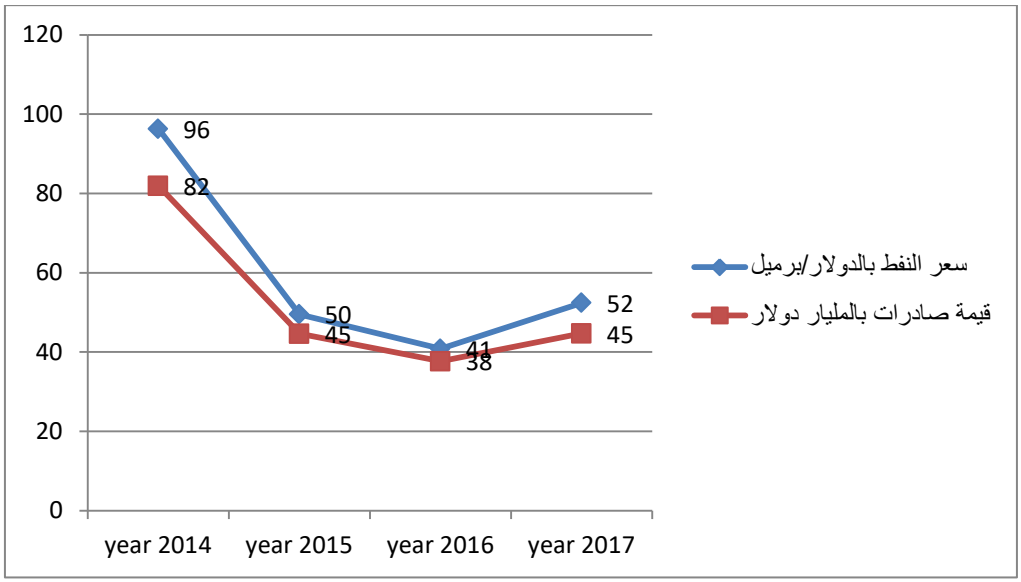

المصدر: (منظمة الاقطار العربية أوابك، ٢٠١٨: ٥٧، ٦٨)

شكل (٨) العلاقة بين سعر النفط وقيمة الصادرات الكويتية خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧)

٥.٣.١ أثر انخفاض أسعار النفط علي التضخم في الكويت

باستخدام بيانات سلتين زمنتين أسعار النفط ومعدل التضخم في الكويت خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)، وتقدير نموذج انحدار بسيط لقياس العلاقة بين أسعار النفط ومعدل التضخم، كانت العلاقة موجبة بين اسعار النفط والتضخم كما هو موضح في الشكل (٩).

يتضح من الشكل (٩) أن العلاقة موجبة بين أسعار النفط ومعدلات التضخم في الكويت فالتغير في اسعار النفط من الدرجة الاولي بمقدار وحدة واحدة يؤدي الي تغير في التضخم بمقدار ٠.٠٠٤ وحدة إن كان هذا التغير سوف يحدث بعد ٣ فترات زمنية أي، ٣ سنوات، ويوضح الشكل (١٠) اتجاه التضخم في الكويت خلال فترة انخفاض اسعار النفط (٢٠١٥-٢٠١٨).

شكل (٩) نموذج انحدار بسيط لتقدير العلاقة بين اسعار النفط ومعدل التضخم في الكويت خلال الفترة (١٩٩٠–٢٠٢٠)

Dependent Variable: D(Y)
Method: Least Squares
Date: 03/20/20 Time: 10:08
Sample (adjusted): 1993 2018
Included observations: 26 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.9182	0.103773	0.383804	0.039828	C
0.0469	2.094953	0.011303	0.023679	D(X,3)

0.041923	Mean dependent var	0.154597	R-squared
2.085445	S.D. dependent var	0.119372	Adjusted R-squared
4.254525	Akaike info criterion	1.957019	S.E. of regression
4.351302	Schwarz criterion	91.91814	Sum squared resid
4.282393	Hannan-Quinn criter.	-53.30883	Log likelihood
2.105320	Durbin-Watson stat	4.388827	F-statistic
		0.046908	Prob(F-statistic)

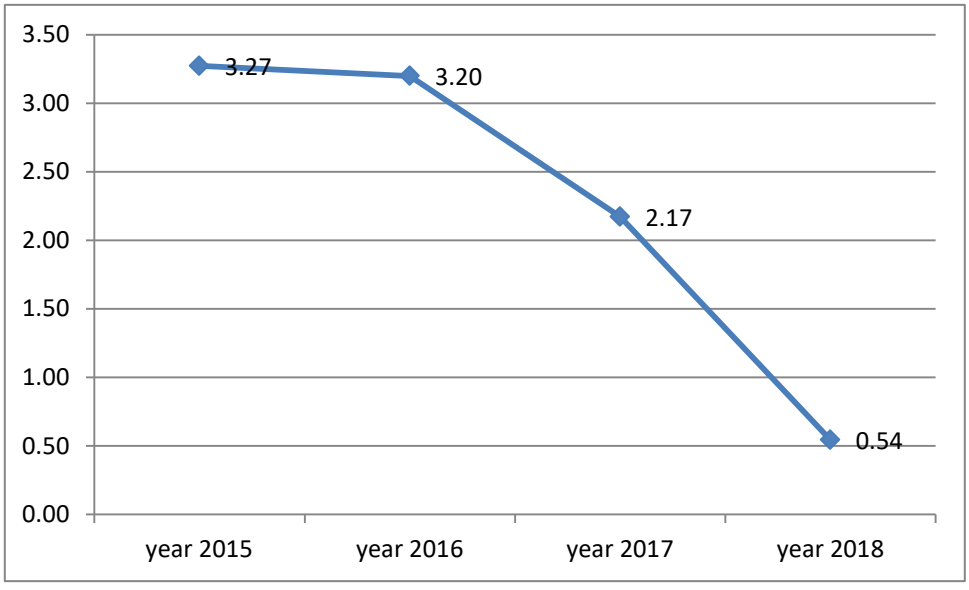

المصدر: (البنك الدولي، قاعدة البيانات، مؤشرات التضخم)

شكل (١٠) الإتجاه النسبى للتضخم في الكويت خلال فترة انخفاض اسعار النفط (٢٠١٥–٢٠١٨)

يتضح من الشكل (١٠) أن الاتجاه العام لمعدلات التضخم في الكويت قد شهد انخفاضا ملحوظا اذا انخفض هذا المعدل من نحو ٣.٢٧% عام ٢٠١٥ لأقل من نحو ١% عام ٢٠١٨ وهي الفترة التي تراجعت فيها أسعار النفط بشكل ملحوظ من نحو ٩٦ دولار/ برميل عام ٢٠١٤ لنحو ٤٩ دولار/ برميل ٢٠١٥ ونحو ٤٠ دولار/ برميل في ٢٠١٦ وان كان قد ارتفع سعر البرميل لنحو ٥٢ دولار في ٢٠١٧ ونحو ٦٩ دولار عام ٢٠١٨ إلا أنه لازال اسعار النفط العالمية منخضة نسبياً أي بالنسبة لمثيلتها قبل ٢٠١٥. (منظمة الاقطار العربية أوابك، ٢٠١٨: ٥٧)، (البنك الدولي، الموقع الالكتروني، قاعدة البيانات، مؤشرات التضخم).

٦.٣.١ أثر انخفاض اسعار النفط علي الاحتياطات الاجنبية

يمكن الاعتماد علي بيانات البنك الدولي الصادرة لمعرفة الاتجاه العام للاحتياطات الدولية في الاقتصاد الكويتي، وقد تم الاعتماد علي سلسلة الاحتياطات الدولية بدلالة عدد شهور الاستيراد، كما هو موضح في الشكل (١١)

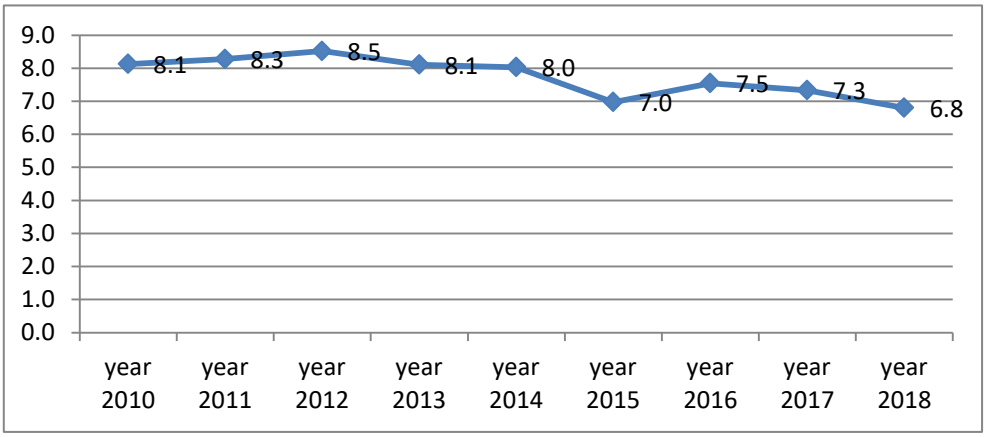

المصدر: (البنك الدولي، قاعدة البيانات، مؤشرات الاحتياطات الدولية)

شكل (١١) تطور الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الكويتي خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠١٨) بدلالة عدد شهور الاستيراد

يتضح من الشكل (١١) أن انخفاض اسعار البترول عالميا منذ ٢٠١٥ وحتي الان، ترتب عليه انخفاض الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الكويتي بدلالة عدد شهور

الاستيراد من نحو ٨ شهور لمتوسط الفترة (٢٠١٠-٢٠١٤)، لنحو ٧ شهور في ٢٠١٥ وعلي الرغم من ارتفاعه لنحو ٧.٥ شهور عام ٢٠١٦، إلا أنه انخفض لنحو ٧.٣ شهر عام ٢٠١٧ ونحو ٦.٨ شهر عام ٢٠١٨.

٤.١ آليات الحد من مخاطر انخفاض اسعار النفط طبقا لمشاورات المادة الرابعة

توضح مشاورات المادة الرابعة علي الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي والخاصة بدولة الكويت لعام ٢٠٢٠ أن الظرف الراهن وطبيعة النفط كمورد غير متجدد تتأكد ضرورة تنويع الاقتصاد وضمان تعبئة المدخرات الكافية للأجيال القادمة، لاسيما وأن انخفاض أسعار النفط وتراجُع إنتاجه يمثل عبئا على آفاق النمو في المدى القريب، وعلى الرصيد الخارجي ورصيد المالية العامة، وقد بدءت السلطات الكويتية في إجراء إصلاحات مالية وهيكلية لتعزيز نمو القطاع الخاص وتوظيف الكويتيين فيه، منها، القيام بإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال، وتقوية المنافسة، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتعميق الأسواق الرأسمالية، ودعم تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (IMF, 2020: No page).

كما تؤكد بعثة صندوق النقد الدولي علي ضرورة التزام الكويت بالضبط المالي، فالنضوب الوشيك للأصول السائلة في صندوق الاحتياطي العام يشير إلى ضعف مركز المالية العامة إلى حد يحول دون الوفاء بالتزامات الادخار في صندوق احتياطي الأجيال القادمة، اذ سيتطلب زيادة التحويلات المخصصة لصندوق احتياطي الأجيال القادمة مقارنة بمستواها الحالي لضمان مستويات معيشية مرتفعة بنفس القدر للأجيال القادمة، وحتى في ظل إعتماد منهج للتقدير يسمح للأجيال الحالية بتسجيل عجز أعلى إلى حد ما (أي استهلاك نسبة أكبر من الثروة النفطية)، فسوف يؤدي ذلك إلى وصول الرصيد غير النفطي في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٦ إلى مستوى أقل بنحو ١٦ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي عن المستوى اللازم لتأمين مدخرات كافية للأجيال القادمة، ومن ثم ضرورة التركيز علي الضبط المالي في المدي المتوسط لسد فجوة المدخرات بين الأجيال وتخفيض احتياجات التمويل.

علي الرغم من أن الضبط المالي يؤدي إلي سد فجوة المدخرات بين الاجيال في غضون ١٠ سنوات، إلا أنه سيؤدي إلي تخفيض الإنفاق الكلي كنسبة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من نحو ١٠٠% لنحو ٧٥%، كما أنه من الممكن أن يؤثر الضبط المالي علي النمو الاقتصادي، إلا أن هذا التأثير لن يكون طويل الاجل بسبب زيادة الاستثمارات والاصلاحات الهيكلية المتمثلة في دعم القطاع الخاص.

ضرورة تقليص فاتورة أجور القطاع العام تدريجيا وهو ما يتطلب ضرورة أن تقريب مستويات الاجور في القطاع العام لتقترب من مثيلتا في القطاع الخاص، والعمل علي تجميد نمو بعض الوظائف الحكومية وايضا احتواء نمو الاجور في المستقبل، فهيكلة الاجور العامة، وتعزيز نظام العلاوة القائمة علي أساس الكفاءة كلها عوامل تؤدي إلي تحفيز المواطنين علي البحث عن الفرص وخلق الوظائف في القطاع الخاص، ومن ثم تعزيز التنافسية والانتاجية.

الالغاء التدريجي للدعم المعمم وإصلاح نظام التحويلات، اذ تمثل التحويلات بالاضافة الي دعم الوقود والكهرباء والمياه نحو ٧.٥% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، ويقترح صندوق النقد الدولي رورة التحرير التدريجي لأسعار المرافق العامة لمستوي تغطية التكلفة، والعمل علي زيادة الاستثمارات العامة المعزِّزة للنمو وتحسين كفاءته، لسد فجوات البنية التحتية مع النظراء في دول مجلس التعاون الخليجي ورفع إمكانات النمو على المدى الطويل، وهذا من شأنه أيضا أن يساعد على تعويض العبء الواقع على النمو بسبب الضبط المالي، وينبغي أن تكون زيادة الإنفاق الرأسمالي مصحوبة بإصلاحات تركز على تحسين اختيار المشروعات وتخطيطها وتنفيذها.

فرض ضريبة القيمة المضافة بمعدل ٥% من شأن ذلك أن يوسع القاعدة الضريبية، ويحقق إيرادات مستقرة، ويساعد على النهوض بالقدرات على إدارة الضرائب، ويساهم في تعميق الفهم لهيكل المدخلات والمخرجات في الاقتصاد. ومن شأنه أيضا أن يحقق الاتساق بين الكويت من ناحية والبحرين والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة من ناحية أخرى، حيث قامت الدول الثلاث بتطبيق هذه الضريبة مؤخرا

في إطار اتفاقية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، توسيع تغطية ضريبة الأرباح وإدخال ضرائب انتقائية على السلع الكمالية، ومن شأن تطبيق ضريبة انتقائية على السلع الكمالية، أن يساهم في تحقيق مزيج من إجراءات الضبط المالي الأكثر توازنا من المنظور الاجتماعي، مما يساعد على زيادة مقبوليتها لدى الطبقة المتوسطة.

كما أوصي صندوق النقد الدولي بأنه تحتاج الحكومة الكويتية إلى بناء توافق في الآراء بشأن الضبط المالي، لاكتساب تأييد واسع النطاق، ينبغي أن تكون الإجراءات المالية المقترحة جزءا من حزمة إصلاحات شاملة تشجع النمو والوظائف في القطاع الخاص، وتحد من الهدر وتُحسِّن الجودة في الخدمات العامة، وتعزز المساءلة والشفافية الحكوميين.

٥.١ الخلاصة

تهدف الدراسة إلي توضيح أثر إنخفاض اسعار النفط علي النشاط الاقتصادي لدولة الكويت، وتم تقسيم الدراسة إلي أربعة أجزاء بالاضافة إلي المقدمة، الجزء الثاني يوضح النشأة التاريخية للنفط الكويتي، ويشرح الجزء الثالث الاثار الاقتصادية الكلية لإنخفاض أسعار النفط علي الكويت، أما الجزء الرابع يوضح آليات الحد من مخاطر انخفاض اسعار النفط طبقا لمشاورات المادة الرابعة، ويوضح الجزء الخامس الخلاصة.

أما **الجزء الثاني** من الدراسة الذي وضح النشأة التاريخية للنفط في الكويت، اذا توصل هذا الجزء من الدراسة بأنه عام ١٩٤٦ يمثل نقطة ممة في تاريخ الكويت النفطي بعدما تم تصدير أول شحنة نفط عام ١٩٤٦ في عهد الشيخ أحمد الجابر الصباح أمير الكويت آنذاك، ومنذ ذلك الوقت قررت الحكومة الكويتية العمل علي تحسين مستوي معيشة المواطن الكويتي والارتقاء بمستوي معيشته.

كما تناول **الجزء الثالث** من الدراسة شرح الاثار الاقتصادية الكلية لإنخفاض أسعار النفط علي الكويت، وذلك من خلال توضيح أثر انخفاض اسعار النفط علي الناتج المحلي الكويتي، والفائض أوالعجز المالي، والقطاع المصرفي، والصادرات،

والتضخم، الاحتياطات الاجنبية، حيث تبين أن القطاع النفطي يُشكل نسبة مهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي الكويتي، لذا فإن انخفاض أسعار النفط يمثل تحدي أمام نمو الاقتصاد الكويتي، كما تبين وجود علاقة وثيقة بين فائض أو عجز الموازنة العامة السنوي لدولة الكويت، اذ أن انخفاض أسعار النفط يؤدي إلي تقليل الفوائض المالية في الموازنة العامة، كما أن الحكومة الكويتية كانت تعاني من عجز مالي، في الفترة ١٩٩٨/١٩٩٧و١٩٩٩/١٩٩٨ بسبب انخفاض أسعار النفط.

كما تؤثر حركة أسعار النفط علي نمو الودائع في دولة الكويت في حين يكون التأثير ضئيل جدا أو ليس هناك تاثير علي نمو القروض، وتمثل الصادرات مصدر رئيسي للدخل القومي في الكويت، كما أي تغيرات في أسعار النفط من شأنه أن ينعكس علي قيمة صادراتها، وقد لا حُظ انخفاض معدلات التضخم عند انخفاض اسعار النفط منذ ٢٠١٥، بالاضافة إلي اسعار النفط أدي إلي انخفاض احتياطات النقد الاجنبي في الكويت بدلالة شور الاستيراد من نحو ٨ شهور قبل ٢٠١٥ لأقل من نحو ٧ شهور في ٢٠١٨.

أما **الجزء الرابع** فتناول آليات التعامل مع انخفاض اسعار النفط وفقا لمشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي مع الكويت ٢٠٢٠ والتي تؤكد علي ضرورة تنويع الاقتصاد الكويتي وتعبئة المدخرات الكافية للأجيال القادمة، وإجراء إصلاحات مالية وهيكلية لتعزيز نمو القطاع الخاص، وتحسين بيئة الأعمال، وتقوية المنافسة، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتعميق الأسواق الرأسمالية، ودعم تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، كما تؤكد بعثة صندوق النقد الدولي علي ضرورة التزام الكويت بالضبط المالي، من خلال هيكلة الاجور والبدء في تطبيق ضريبة القيمة المضافة، ويتناول الجزء الاخير الخلاصة.